سيدى رئيس الوزراء .. ! !

بقلم : أحمد طلعت

لم ينقطع حديث السيد رئيس الوزراء ولا تصريحاته للصحف منذ وقوع الزلزال وحتى الان ، واحاديثه كلها توحى بانه يدافع عن نفسه فى مواجهة من اتهموا حكومته بالتقصير او انتهزوا فرصة الزلزال لكي يصفوا حساباتهم القديمة مع حكومته . والحقيقة ان لنا - جميعا - حسابات مع حكومة الدكتور عاطف صدقي ، وان كان البعض منا قد اختار لتصفيتها ظروف الزلزال ، وفضل البعض الاخر الانتظار حتى نتجاوز - جميعا - آثار المحنة - ثم تبدا عملية تصفية الحساب .. فمازال فى الوقت متسع ، خصوصا ان حساباتنا مع حكومة الدكتور عاطف صدقى تتعلق اساسا بالديمقراطية وبالحريات ، وهى موضوعات لا يمكن ان تحسم بين يوم وليلة ، حتى وان كنا من أشد المتفائلين ، الى درجة الايمان بالمعجزات .. ! !

ونحن لسنا ممن يتهمون حكومة الدكتور عاطف صدقى بالتقصير فى مواجهة آثار الزلزال ، فالحقيقة ان تلك الحكومة قد باشرت مسئوليتها فى هذا المجال منذ اللحظة الاولى التي وقع فيها (ولحسن الحظ) فان الزلزال قد وقع اثناء انعقاد مجلس الوزراء ، فشعر به جميع اعضاء الحكومة فى (وقت واحد) وبدرجة (واحدة) ..

لكن اعتراضاتنا ، او بتعبير ادق (تحفظاتنا) على موقف الحكومة ترجع الى ان مواجهة (الاثار) الناشئة عن الزلزال هى شيء ، والاستعداد المسبق لمواجهة (الكوارث) هى شيء آخر ..

وكيف كان ذلك .. ؟ ؟

المفروض ان الدولة المتحضرة لها ميزانيات ، ولها فى هذه الميزانيات مبالغ ترصد لمواجهة الاحوال الطارئة ، مثل الكوارث الطبيعية او الانتشار المفاجيء للاوبئة ، او صدامات عسكرية تفرضها ظروف طارئة .. الى غير ذلك من الامور التى لا يمكن (التنبؤ) بها او توقعها . هكذا تفعل جميع الدول المتحضرة ، وكانت من بينها مصر قبل (حركة الجيش المباركة) وكلنا يذكر الظروف التى مرت بها مصر عند انتشار وباء (الكوليرا) فى عام ١٩٤٦ ، او ظروف المشاركة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .. ففى هذه الظروف - غير المتوقعة - واجهت مصر المحنة من احتياطياتها ، وكانت هبات الاصدقاء وتبرعاتهم عاملا مساعدا - وليس اساسيا - فى مواجهة المحنة ، ثم جاءت (حركة الجيش المباركة) فاستنزفت الاحتياطيات ، واستنزفت الارصدة الاسترلينية التى كانت لنا فى ذمة بريطانيا ، ووصلت وقتها الى اكثر من ٤٠٠ مليون جنيه استرليني (ذهبيا) اى ما يعادل بسعر ايامنا هذه مائة مليار جنيه مصرى .. ! !

وفى المؤتمر الصحفى الشهير الذى عقده جمال عبد الناصر فى مبنى الحكومة المركزية فى مصر الجديدة قبيل (نكسة) عام ١٩٦٧ ساله احد الصحفيين عن كيفية تمويل حرب (الهزيمة) فقال بغير خجل : لدينا بعض الاحتياطيات من الذهب وسوف نبيعها .. ! !

ومن يومها ، انتهت الاحتياطيات فى ميزانية الدولة المصرية ، واصبحنا نعيش حياتنا (يوم بيوم) كاى تاجر مفلس ، لدرجة ان الرئيس الراحل انور السادات قد وصف الاقتصاد المصرى فى تصريح رسمى بانه (تحت الصفر) .. ! !

واليوم - وبعد ازمة الزلزال - فاننا نطلب من حكومة الدكتور عاطف صدقى ان تسلك مسالك الحكومات المتحضرة ، وان تبدا فى ادراج مبالغ احتياطية فى الميزانية لمواجهة الظروف - والكوارث - الطارئة ، اما مجرد الاعتماد على ان الله سبحانه وتعالى سوف (يفرجها) فان ذلك ليس من شيم الحكومات فى القرن العشرين .

فحكومة الدكتور عاطف صدقى اذن لم تقصر - من وجهة نظرنا - فى مواجهة آثار الزلزال فى حدود امكانيات الدولة ، لكنها قصرت فى الاستعداد لمواجهة (الكوارث) الطارئة برصد المبالغ الاحتياطية اللازمة لمواجهتها .

حدث ذلك فى حادث العبارة (سالم اكسبريس) ويحدث بصورة متكررة فى كوارث السيول ، وانهيارات الجسور ، ولقد كشف لنا الزلزال عن ان الكوارث الطبيعية لا يمكن (التنبؤ) بها ، وان دولة فى بداية مشروعها للاصلاح الاقتصادى ، لابد ان تضع فى اعتبارها رصد المبالغ اللازمة للظروف الطارئة . وللتغلب على الاعباء التى قد تفرض عليها فى اى وقت .

محنة شركات توظيف الاموال ، كان ينبغي ان تواجهها الدولة من احتياطياتها ، حتى تنتهى القضايا والمحاكمات ، وتجد الدولة الفرصة (الاقتصادية) لبيع اموال تلك الشركات .

وضحايا الكوارث التى اصبحت تقع بشكل متكرر فى وسائل النقل والمواصلات ، يجب ان تسدد الحكومة التعويضات لاصحابها فورا من احتياطى الميزانية ، ولا تنتظر اجراءات التقاضى وصرف التامينات .

واموال العمالة المصرية فى ليبيا والعراق وغيرها ، كان ينبغي ان تسددها الدولة من الاحتياطي إلى حين نجاح المساعى السياسية او تغير الظروف الدولية ، فلا يبقى حق المواطن المصرى معلقا باعتبارات خارجة على ارادته ، ولا حيلة له امامها .

ان هذه مجرد امثلة لمسلك الدولة المتحضرة فى الازمات ، وهو المسلك (الوحيد) الذى يجعل المواطن يؤمن بانه ينتمى الى دولة تستحق الاحترام .. ! !